النص القرآني بين تأويلات المفسرين وتمحل النحاة
تفسير الرازي أنموذجا

د.نوار عبيدي
جامعة الطارف

عندما تفحصنا المسائل النحوية في التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) لفخر الدين الرازي وكيف عالجها[1] وجدناه يتعامل مع النحاة والمدارس النحوية عموما معاملة دقيقة تتمثل في فحص الرأي ومقابلته مع السماع ثم القياس، ثم الحكم له أو عليه بما يوافق معنى الآية بعلل قوية.

كما وجدناه في مواضع كثيرة يتحامل على النحاة، ويتعجب من تخريجاتهم خاصة إذا كانت مخالفة لنص متواتر كما فعل مع سيبويه (180هـ) والزمخشري (538هـ) خاصة. وبالمقابل وجدناه يدعم كثيرا من آراء سيبويه المخالفة لآراء الكوفيين، وعندما يذكر المدارس يميل دائما مع المدرسة التي يدعم رأيُها قراءة مشهورة، أو سماعا موثوقا، أو قياسا صحيحا.

وسنعرض في هذا المقال ثلاث محطات للرازي النحوي وهي: الرازي بين نحاة البصرة والكوفة، ونقد الرّازي لبعض آراء سيبويه، ثم نقده لأشهر النحاة القدامى، ولعل ذلك سيمكننا من تحديد منهج الرازي في تعامله مع النحاة بشيء من الموضوعية.

أ – الرّازي بين البصرة والكوفة[2]:

أقر الرّازي في بداية تفسيره أن هناك عداوة بين الكوفيين والبصريين، وهذه العداوة المشهورة من شأنها أن تسقط كثيرا من اللغات لتصير ظنية[3]. ولكن العودة إلى آراء هؤلاء النحاة لا مناص منها، لتجذرهم في النشاط النحوي منذ بدايته. وطريقة الرّازي في عرض خلافاتهم تدلّ على سعة اطلاعه بجل مسائل الخلاف بين المدرستين، وسنعرض فيما يأتي بعض المسائل النحوية المختلف فيها لنرى رأي الرازي فيها.

1. مسألة عامل نصب المفعول:

في هذه المسألة عرض الرّازي الآراء الآتية:

1- البصريون: يقولون إن الفعل هو العامل في رفع الفاعل، ونصب المفعول.

2- الكوفيون: يقولون إن مجموع الفعل والفاعل يعمل النصب.

3- هشام بن معاوية (309هـ) وهو كوفي يقول إن الفاعل هو العامل.

4- خلف الأحمر (180هـ) وهو كوفي أيضا يقول إن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وفي المفعول معنى المفعولية.

وحجّة البصريين أن العامل لابد وأن يكون له تعلّق بالمعمول، وأحد الاسمين لا تعلّق له بالآخر، فلا يكون فيه عمل البتة، وإذا سقط لم يبق العمل إلا للفعل. أمّا الكوفيون فحجّتهم أن العامل الواحد (الفعل) لا يصدر عنه أثران، أي العمل في الفعل والمفعول كما ذهب البصريون. وحجّة خلف أن الفاعلية والمفعولية صفة قائمة، والفعل مباين لهما. فالحكم بالصفة القائمة أولى من الفعل المباين.

وأمام هذا الخلاف، ردّ الرّازي على الكوفيين وخاصة خلف الأحمر وقال إن الفعل أمر ظاهر، وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفي، وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر أولى من تعليله بالصفة الخفية[4]. فالفعل هو سبب العامل في النصب وليس غيره، وبالتالي فهو يرجّح رأي البصرة[5].

2. مسألة أصل لما:

واختلف البصريون والكوفيون في (لما) من قوله تعالى" وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ " (البقرة:214)؛ فقال الكوفيون إن أصلها (لم)، والـ (ما) زائدة[6]. وقال سيبويه (ما) ليست زائدة لأن (لما) تقع في مواضع لا تقع فيها (لم)، يقول الرجل لصاحبه: أَقدِمَ فلان؟ فيقول: لما. ولا يقول: لم. قال المبرّد (285هـ): إذا قال القائل: لمْ يأتني زيد. فهو نفي لقولك: أتاك زيد. وإذا قال: لما يأتني. فمعناه أنه لم يأتني بعدُ وأنا أتوقّعه، قال النابغة:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدِ[7]

قال الرّازي فعلى هذا فإن قوله (ولما يأتكم) يدلّ على أن إتيان ذلك متوقع ومنتظر[8]، وهذا واضح في تدعيمه لرأي البصرة.

3. مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

وفي قوله تعالى" وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ" (الأنعام:137) يجيز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بتقدير: قتل شركائهم أولادهم حسب قراءة ابن عامر بنصب أولادهم. وقد احتجّوا بقول الشاعر:

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادا[9]

قال الرّازي وهذا مكروه في الشعر، وإذا كان مستكرها فكيف في القرآن[10]. وهذا رأي بصري لأنهم يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور فقط، أمّا عن البيت السابق فقالوا لا يعرف قائله، ولا يجوز الاحتجاج به[11].

4. مسألة نعم وبئس هل هما فعلان:

يذهب الرّازي إلى أن (نعم) و(بئس) فعلان خلافا للكوفيين، وذلك في تفسيره لقوله تعالى" بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ " (البقرة:90). ودليله على ذلك دخول التاء التي هي علامة التأنيث عليهما، فيقال: نعمت وبئست. ثم أعرب (ما) في (بئسما) مفسّرة لفاعل (بئس) ليؤكد أنها فعل[12].

5. مسألة تقديم الخبر:

وفي إعرابه لـ (سواء) من قوله تعالى" سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ" (البقرة 6) ذهب الرّازي إلى أنها خبر مرفوع مقدّم، وذلك أن المراد وصف الإنذار وعدمه بالاستواء، فوجب أن يكون (سواء) خبرا. وهذا يدلّ أيضا على جواز تقديم الخبر على المبتدأ كقوله تعالى "سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ " (الجاثية 21). واحتجّ الرّازي بقول سيبويه: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، على تقديم الخبر. أمّا الكوفيون فلا يجيزون ذلك، لأن الأصل في المبتدأ التقدّم ولأنه ذات، والخبر صفة. ثم إذا تقدّم الخبر يجب أن يتضمن الضمير، وذكرُ الضمير قبل المعلوم غير جائز. وردّ البصريون أن تقدّم المبتدأ كونه ذاتا من باب الأوْلى وليس للوجوب، أمّا الإضمار قبل الذكر فهو كثير في كلام العرب كقولهم (في بيته يؤتى الحكم)[13]، وقوله تعالى" فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى" (طه:67)، وقال زهير:

فمن يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا[14]

6. مسألة عمل (إن) في رفع الخبر:

وفي المقابل رجّح الرّازي رأي الكوفيين في مسألة عمل (إن) في رفع الخبر، حيث ذهب البصريون إلى أنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه لا أثر لهذا الحرف في رفع الخبر. وحجّة البصريين أن هذه الحروف تشبه الفعل مشابهة تامة، والفعل يعمل الرفع والنصب وكذلك (إن). وحجّة الكوفيين من وجهين:

1- أن معنى الخبرية باق في خبر المبتدأ وهو أوْلى باقتضاء الرفع، فتكون الخبرية رافعة. ويشرح الرّازي هذا النص بقوله إن الخبرية أفادت أن الخبر كان مسندا للمبتدأ واحتفظ بالرفع بعد دخول (إن)، وعملية الإسناد تنفي المشابهة التامة بين الحرف والفعل، بل وتقوي المشابهة بين الفعل والخبر. وبالتالي فقد حصل حكم الرفع بالخبرية، وليس بالحرف.

2- أن سيبويه وافق على أن عمل الحرف غير أصل فيه، وعمله لا يكون إلا لضرورة، وهذه الضرورة تندفع بإعمالها في الاسم، فوجب أن يعملها في الخبر. وقد ذكرنا سابقا كيف برهن الرّازي على ضعف عمل (إن) حتى في نصب اسمها[15].

7. مسألة أفعل التعجب هل هو فعل؟:

كما رجّح الرّازي رأي الكوفة في اعتبار أن (أفعل) في التعجب ليس فعلا، إنّما هو اسم، وذلك في تفسيره لقوله تعالى" فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ " (البقرة: 175) بينما يعدّه البصريون اسما. وقال الرّازي إن هذه المسألة مسألة كلامية، وربما على أساسها مال إلى قول الكوفيين، لأنه لا يجوز أن تقول في (ما أعظم الله) شيء أعظم الله. وقدّم الرّازي عشر حجج لدعم رأي الكوفة أهمها على الإطلاق؛ أن مفهوم التعجب يزول في مثل هذه الآية وتتحوّل إلى إخبار خالٍ من التعجب. وقد دحض رأيَ البصريين عندما قالوا إن (أفعل) يقبل الضمير في مثل قولك: ما أحسنه. قال الرّازي إن ذلك منتقض بـ (لعلي) و(ليتني)[16].

وذكر ابن الأنباري (577هـ) ردّا مطولا للبصريين أهمه أن قولهم (شيء أعظم الله) يقصدون به وصْفه بالعظمة، كقولك: عظمت عظيما. أي وصفته بالعظيم ولم تصيره عظيما[17].

وظاهر من مختلف هذه الآراء أن الرّازي ميّال للمذهب البصري لأنه لا يعتدّ بالشاذ خلافا للكوفيين، وهذا هو المبدأ الأساس للرازي في تعامله مع المتواتر من القرآن من جهة، ورفضه للقياس المخالف للسماع من جهة أخرى، وكل ذلك من أهم مبادئ البصريين. أمّا ما رجّحه من آراء الكوفة، فذلك قليل مقابل ما رجّحه من آراء البصرة، وقد تبين لنا بعض تأثره بالفرّاء (207هـ) لاعتماده الكبير على تفسيره (معاني القرآن)، لكنه كان يخالفه كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

ب – الرّازي وسيبويه:

حاولنا أن نتأكّد من موقف الرّازي حيال سيبويه إمام النحاة، فوجدنا أنه رجع إليه في أكثر من مئة مسألة نحوية ولغوية لتدعيم ما يذهب إليه، ويرجّح كثيرا من أرائه على أراء الكوفة ونحاتها. كما خالفه في كثير من المسائل بروح علمية عالية، وسنعرض هنا بعض المسائل التي ناقشها مع سيبويه.

1. مسألة أصل الرفع:

ذكر الرازي أن الخليل (174هـ) وسيبويه اختلفا في أصل الرفع، حيث قال الخليل الأصل في الرفع الفاعل، وقال سيبويه الأصل المبتدأ، وحجّة الخليل أنه جعْل الإعراب (الرفع) للفاعل أوْلى من جعله في المبتدأ، لأن الفاعل يفتقر إلى الإعراب وحاجته إليه أشد من المبتدأ، فلو قلت: زيد قائم، عرفت مباشرة من هو المبتدأ، ولكن إذا قلت: ضرب زيد بكر، بإسكان المهملتين[18] احتجت احتياجا شديدا للإعراب لمعرفة الفاعل والمفعول. وإذا كان كذلك وجب أن يكون هو الأصل. أمّا حجّة سيبويه فقد أكّد أن الجملة الاسمية مقدّمة على الجملة الفعلية وهي الأصل، وبالتالي فرفع المبتدأ هو الأصل. قال الرّازي " الفعل أصل في الإسناد إلى الغير فكانت الجملة الفعلية مقدّمة وحينئذ يصير هذا الكلام دليلا للخليل " [19] فهو هنا يدافع عن الخليل ضدّ تلميذه سيبويه.

2. مسألة خبر ما:

كما خالفه في تفضيله للرفع في خبر (ما) من قوله تعالى" مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ " (المجادلة:2) حيث لا تنصب[20]. وجعلها شبيهة بالاستفهام. بينما فضّل الرّازي عملها كعمل (ليس)[21]. وخالفه في خبر (الزانية والزاني) على أنه محذوف، بينما رأى الرّازي أن الخبر ظاهر وهو (فاجلدوا)[22].

3. مسألة في البدل:

وعندما أعرب قوم (صبغة) من قوله تعالى" وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ " (البقرة:138) على أنها بدل من (ملة إبراهيم)، أو أنها منصوبة على الإغراء؛ قال الرّازي " إن هذا الإعراب فيه تفكيك للنظم، وانتصابها على أنها مصدر مؤكد، هو الذي ذكره سيبويه. والقول ما قالت حذام "[23].

ونلاحظ هنا نوعا من الاعتزاز برأي سيبويه، والاعتراف له بالإمامة في النحو، لأنه فعلا (القول ما قالت حذام)[24].

4. مسألة عطف الظاهر على المضمر:

هذا وقد دعّم الرّازي كثيرا من أرائه بآراء سيبويه، منها قوله إن سيبويه لا يجيز عطف الظاهر على المضمر المرفوع مثل: قمت وزيد، وذلك لأن المعطوف عليه أصل والمعطوف فرع، والمضمر ضعيف والمظهر قوي، وجعْل القوي فرعا للضعيف لا يجوز. قال الرّازي "إذا عرفت هذا الأصل فنقول إن جاء الكلام في جانب الإثبات وجب تأكيد الضمير فنقول: قمت أنا وزيد، وإن جاء في جانب النفي قلت: ما قمت ولا زيد. وإذا ثبت هذا فنقول قوله " لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا" (الأنعام: 148) فعَطَف قوله (ولا آباؤنا) على الضمير في قوله (ما أشركنا)؛ إلا أنه تخلّل بينهما كلمة (لا) فلا جرم حسن هذا العطف "[25].

5. مسألة تقديم الفاعل:

وفي قوله تعالى" وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ " (التوبة:6) يذهب الرّازي مذهب البصريين في تقدير فعل محذوف عمل الرفع في (أحد) تقديره: وإن استجارك أحد. ولا يجيز رفعه بالابتداء. ودعم الرّازي رأيه بسيبويه فقال" فإن قيل لما كان التقدير ما ذكرتم؛ فما الحكمة في ترك هذا الترتيب الحقيقي؟ قلنا: الحكمة فيه ما ذكره سيبويه وهو أنهم يقدّمون الأهم والذي هم بشأنه أعنَى، وقد بيّنا ههنا أن ظاهر الدليل يقتضي إباحة دم المشركين "[26]. ومعلوم أن الكوفيين يرون أن العامل في (أحد) هو الفعل المتأخر، ويرى الأخفش أن عامل الرفع هو الابتداء[27].

1. مسألة عمل ظن:

ووافق الرّازي سيبويه في عمل (ظن)، فهي تعمل في أول الكلام النصب، وإذا توسطت جاز عملها وجاز إلغاؤها[28]، كقولك: زيد أظن قائم، أو: زيدا أظن قائما، وإذا تأخرت فالأحسن إلغاؤها. لكن الرّازي يستحسن عملها إذا توسطت أيضا.

2. مسائل في القراءات:

خالف الرّازي سيبويه والفرّاء معا في قوله تعالى" لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ " (القيامة:1)، عندما وافقا على قراءة (لأقسم) على أن اللام لام ابتداء، و(أقسم) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: لأنا أقسم، وهي قراءة مروية عن الحسن، وجعلوا اللام الثانية في قوله "وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ" (القيامة:2) لاما نافية. قال الرّازي إن هذا الوجه ضعيف، لأن هذه القراءة شاذة، والتقدير يقتضي إضافة قَسَم آخر وهو: والله لأقسم، وهذا ركيك كما قال[29]. وهو هنا يردّ على أحد أكابر البصرة، وأحد أكابر الكوفة، عندما خالفا قراءة مشهورة.

في مسألة أخرى وجدنا الرّازي يدعّم رأي سيبويه ويبطل رأي الفرّاء في تحريك ميم (ألف، لام، ميم) ووصلها بـ (الله) في قوله تعالى" الم، اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ " (آل عمران2.1). فالفرّاء وبعض البصريين يرون الوقف بعد ألف لام ميم، والابتداء بـ (الله)، وهذا الابتداء يثبت الهمزة متحركة فخففت وألقيت حركتها على الميم. لكن سيبويه يرى أن السبب في حركة الميم التقاء الساكنين. قال الرّازي إن هذا القول ردّه كثير من الناس، وبعدما شرح قول سيبويه الذي ملخّصه أن الهمزة سقطت كلية، قال الرّازي " فعلمنا أن تلك الهمزة سقطت بذاتها وبآثارها سقوطا كليا، وبهذا يبطل قول الفرّاء "[30].

هكذا تعامل الرّازي مع آراء سيبويه، يحتجّ به، ويعارضه إذا دعا الأمر لذلك، ويدعّمه في الوقت المناسب دون تعصب. وكان تعصبه للآية المتواترة الموافقة للقرآن فقط، دون النظر لصاحب الرأي ومذهبه. ومواقفه هذه مع سيبويه تؤكد أن مذهب الرّازي النحوي مذهب البصرة.

ج – الرّازي و نقده للنحاة:

وممن تعرض لنقد الرازي من اللغويين؛ الزمخشري، والزّجاج (310هـ)، والمبرّد، وابن جني (399هـ)، وأبو علي الفارسي (377هـ) ، وحتى الخليل.

نقده للزمخشري:

النصيب الأكبر لنقد الرازي للنحاة كان من حظ الزمخشري لسبب واحد وهو الاعتزال، وقد اعتمد الرّازي على (الكشاف) بصورة قوية حتى لا تكاد تخلو آية إلا وذكر فيها مذهب الزمخشري[31]. فإذا وافق رأيه مَرّ عليه واستشهد به، وإذا ظهر له أنه أراد التأويل لخدمة الاعتزال ثارت ثائرة الرّازي إلى درجة أنه قال مرة " وقد خاض صاحب الكشاف ههنا في التعصب للاعتزال،،، وكان ذلك المسكين بعيدا عن هذه الأشياء، إلا أنه فضولي كثير الخوض فيما لا يعرف،،، فهذا المسكين الذي ما شم رائحة العلم، من أين وجد ذلك؟ ومن أين هو والخوض في أمثال هذه المباحث"[32]؟ وينعت آراءه مرة بالركيكة[33]، ومرة بالسفاهة العظيمة[34]، ومرة بالمتكلفة[35].

وفي قوله تعالى "وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلًا" (الانسان:28) قال الزمخشري إن حقه أن يجئ بـ (إن) لا بـ(إذا) كقوله تعالى" وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ " (محمد: 38)، وقوله "إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ " (النساء:133)[36]، قال الرّازي "اعلم أن هذا الكلام كأنه طعن في لفظ القرآن، وهو ضعيف، لأن كل واحد من (إن) و(إذا) حرف الشرط، إلا أن حرف (إن) لا يستعمل فيما يكون معلوم الوقوع ..أمّا حرف (إذا) فإنه يستعمل فيما كان معلوم الوقوع "[37].

واختار الزمخشري الجر والنصب على إضمار حرف القسم في (قيله) من قوله تعالى "وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ " (الزخرف:88)، و(إن هؤلاء) جواب القسم كأنه قيل: وأقسم بقيله يا رب، أو: قيله يا رب قسمي إن هؤلاء[38]،،، فقال الرّازي إن هذا المذهب فيه تكلف لأن الحذف والإضمار كثير في القرآن، والأوْلى أن نقدر محذوفا مثل (اذكر) ليعمل النصب، ومثل: (اذكر وقت قيله) ليعمل الجر بحذف المضاف[39].

1. نقده لأبي علي الفارسي :

ففي قوله تعالى" وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا " (الحديد:27) ، قال الرّازي إن نصب رهبانية تمّ بفعل مضمر تقديره: ابتدعوا رهبانية ابتدعوها. وهذا رأي بصري مشهور. لكن أبا علي الفارسي قال إن رهبانية لا يستقيم حملها على (وما جعلنا) لأن ما يبتدعونه هم لا يجوز أن يكون مجعولا لله تعالى. وهنا يكون أبو علي قد دخل في مسألة أصولية مهمة تتعلّق بخلق أفعال العباد، فقال الرّازي إن هذا الكلام إنّما يتمّ لو ثبت امتناع مقدور بين قادرين، ثم أضاف غاضبا "من أين يليق بأبي علي أن يخوض في أمثال هذه الأشياء "[40].

2. نقده للزجاج:

وفي قوله تعالى" لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ "(يوسف:24) ، قال الرّازي إذا سلمنا أن يوسف عليه السلام همّ بالمرأة فجواب (لولا) هنا مقدّم كقولك: قد كنت من الهالكين لولا أن فلانا خلصك. لكن الزجّاج طعن في هذا الجواب وقال إن تقدّم جواب لولا شاذ وغير موجود في الكلام الفصيح، وردّ الرّازي بأن ما ذكره الزجّاج بعيد، واستعان بسيبويه في تأكيده بأن العرب يقدمون الأهم على المهم[41].

وأعرب الزجّاج لفظة (أنكاثا) من قوله تعالى" وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا "(النحل:92) مصدرا منصوبا، وتعجّب الرّازي منه وقال هذا غلط منه لأن الإنكاث جمع نكث، وهو اسم لا مصدر، فكيف يكون قوله (أنكاثا) بمعنى المصدر[42]؟ وقال الزجّاج لأن معنى نكثت: نقضت، ومعنى نقضت: نكثت[43]. ويقوّي رأي الرّازي ما ذهب إليه الزمخشري من أنه اسم[44].

هذا وقد ذكر الرّازي أن الخليل قال كلاما لم تقله العرب[45]. وأن كلام المبرّد فاسد[46]. وذكر أن للنحاة تعسفات[47]. إلى غير ذلك من أوجه النقد الكثيرة،[48].

خاتمة

من خلال هذا العرض تبين لنا أن الرّازي كان يملك شجاعة أدبية قلّ مثيلها، وطاقة نقدية فذة. وجدناه عالما لغويا بارعا، يعرف كل المداخل اللغوية مهما تعقدت، يجلّ العلماء، ويشيد بآرائهم. لكن إذا تعلّق الأمر بالقرآن أو بالعلم عموما؛ فلم نجده مداهنا ولا مسامحا ولو مع أكابر العلماء، خاصة إذا خالف الرأيُ آية أو حكما قطعيا. أما مذهبه النحوي فقد تبين لنا أنه بصري الاتجاه لاعتماده الكبير على آرائهم بالرغم من استفادته الكبيرة من الفراء الكوفي، ولعل سبب ذلك يعود إلى رجوع البصريين إلى مبدأ كثرة الاستعمال، والسماع عموما وهو ما يميل إليه الرازي كثيرا. وتأكد لدينا أيضا أن تفسيره (مفاتيح الغيب) يعد مصدرا ثريا للمباحث النحوية وهو جدير بالدراسة والبحث في مسائله.

والإحالات

[1] فخر الدين الرازي هو محمد بن عمر التيمي البكري الملقب بابن خطيب الري، ولد في الري سنة 543هـ وتوفي سنة 606هـ. تتلمذ على أبيه وأخذ عنه علم الأصول والجدل، وألّف ما يصل إلى مئتي مصنف في شتى الفنون أهمها: المحصول، وتفسيره الكبير: مفاتيح الغيب. انظر عند ابن خلكان، وفيات الأعيان، تح د/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د ط، 1971. ج4 ص 248. وتاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تح د/ عبد الفتاح محمد الحلو، ود/ محمود محمد الطناحي، دار هجر، القاهرة، ط1992/2. ج8 ص81. وابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح د/ نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، د ط، د ت. ص462.

[2] البصرة والكوفة هما المدرستان الأولتان في النحو العربي، ثم لحقتهما المدرسة البغدادية، والأندلسية، والمصرية. وتمتاز البصرة باعتمادها على السماع، وكثرة الاستعمال، وتفضيل لغة الحجاز، وتأويل ما خالف القاعدة. أمّا الكوفة فقد وسّعت في الاستشهاد بالشاذ، والنادر، واعتمدت على القياس،. انظر د/ شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط1972/2. وانظر كثيرا من المسائل المختلف فيها عند ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 1986.

[3] فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، مراجعة عبد الله الصاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1983/3. ج1 ص28.

[4] م ن، ج1 ص54.

[5] قال البصريون: إن الفاعل لا يعمل لأنه اسم، وفي قول خلف إن الفاعلية هي العامل يبطل بقولنا: ضرب زيد. وكذلك تبطل المفعولية في مثل قولنا: مات زيد. انظر الإنصاف، م س، ج1 ص78.

[6] قال الفرّاء إن معنى الآية: أظننتم أن تدخلوا الجنة ولم يصبكم ما أصاب الذين من قبلكم. وواضح أن (لما) عنده تفيد (لم وما). انظر الفرّاء، معاني القران، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1983/3. ج1 ص132.

[7] ورُوي: أفِد الترحل.. أي قرب. ومعنى البيت: وكأنْ قد زالت. انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تح ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1997/2. ج1 ص292.

[8] مفاتيح الغيب، ج6 ص18. وانظر المغني، م س، ج1 ص458.

[9] سيبويه، الكتاب، تحقيق د/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1966/1. ج1 ص176. وذكر المحقق أن البيت لعيسى بن عمرو. وقال ابن جني: في البيت ضرورة. انظر الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ط، 1955. ج2 ص406. وانظر الإنصاف، م س، ج2 ص427.

[10] مفاتيح الغيب، ج13 ص206.

[11] الإنصاف، م س، ج2 ص428.

[12] مفاتيح الغيب، ج3 ص182. ويذهب ابن الأنباري مذهب البصريين. الإنصاف، م س، ج1 ص126.

[13] الميداني، مجمع الأمثال، دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة جديدة ومنقحة، 1985. ج2 ص28. والأصل: يؤتى الحكم في بيته. حيث تقدّم الظرف على الفاعل.

[14] مفاتيح الغيب، ج2 ص36. والكوفيون لا يجيزون تقديم الخبر على المبتدأ سواء كان مفردا أو جملة. انظر تفاصيل المسألة في الإنصاف، ج1 ص65.

[15] إلا أن البصريين يؤكدون قوة (إن) في العمل بدليل وقوع عملها إذا فصل بينها وبين اسمها كقوله تعالى" إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا " (المزمل:12). وقوله تعالى " إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ " (البقرة: 248). الإنصاف، ج1 ص279. وقال الخليل إنها تعمل الرفع والنصب كما تعمل كان. انظر الكتاب، م س، ج2 ص131.

[16] مفاتيح الغيب، ج5 ص29.

[17] الإنصاف، م س، ج1 ص146.

[18] وأحسن مثال على ذلك أيضا قولنا: ضرب موسى عيسى، حيث لا تظهر حركة الإعراب .

[19] مفاتيح الغيب، ج 1 ص53.

[20] الكتاب، م س، ج1 ص57. وقال إن عدم إعمالها هو القياس، وذكر أنها لغة تميم .

[21] مفاتيح الغيب، ج 29 ص254. الكتاب، م س، ج 1 ص59.

[22] مفاتيح الغيب، ج 23 ص130. لأن سيبويه يرفض دخول الفاء على الخبر.

[23] مفاتيح الغيب، ج 4 ص87. وانظر الكتاب، م س، ج 1 ص382.

[24] و(القول ما قالت حذام) مثل مشهور يضرب في التصديق، انظر مجمع الأمثال، ج 2 ص71.

[25] مفاتيح الغيب، ج 13 ص228. وانظر الكتاب، م س، ج 1 ص278.

[26] مفاتيح الغيب، ج 15 ص227.

[27] الإنصاف، م س، ج 2 ص615. وفكرة تقديم الأهم ذكرها سيبويه في الكتاب، م س، ج 1 ص34.

[28] م ن، ج 10 ص131. وانظر الكتاب، م س، ج1 ص119.

[29] م ن، ج 30 ص215. المغنى، م س، ج 1 ص413.

[30] مفاتيح الغيب، ج 7 ص153. وانظر الإنصاف، م س، ج 2 ص741.

[31] ذكر الرّازي الزمخشري في أكثر من 700 موضع (بالضبط 735 مرة)، ولم يذكره باسمه إلا في أربعة مواضع، وكان يدعوه (صاحب الكشاف).

[32] مفاتيح الغيب، ج 7 ص206.

[33] م ن، ج 27 ص16.

[34] م ن، ج 27 ص114.

[35] م ن، ج 27 ص249. وقال عنه: رحم الله امرئ عرف قدر نفسه. م ن، ج 30 ص94. وقال عن تفسيره لبعض الآيات: هذا تفسير خبيث. م ن، ج22 ص128.

[36] انظر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق محمد مرسي عامر، دار المصحف، القاهرة، ط2/1977. ج 6 ص195.

[37] مفاتيح الغيب، ج 30 ص261.

[38] الكشاف، م س، ج 5 ص234.

[39] مفاتيح الغيب، ج 27 ص234.

[40] م ن، ج 29 ص245. وكلام أبي علي صحيح لغة وشرعا، إنّما التدخل في مثل هذه المعاني هو الذي لم يعجب الرّازي فثار عليه.

[41] م ن، ج 18 ص117. قال الزجّاج "وليس في الكلام بكثير أن نقول: ضربتك لولا زيد. إنّما الكلام: لولا زيد لضربتك". والذي أثار الرّازي هو قول الزجّاج إن يوسف عليه السلام جلس من زوجة العزيز مجلس الرجل من المرأة، ثم رأى برهان ربه. وهذا الذي رفضه الرّازي. انظر الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، وعلي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، د ط، 2004. ج 3 ص82 .

[42] مفاتيح الغيب، ج 20 ص108.

[43] معاني القرآن وإعرابه (الزجّاج)، ج 3 ص177.

[44] الكشاف، ج 3 ص160.

[45] مفاتيح الغيب، ج 5 ص45.

[46] م ن، ج 9 ص178.

[47] م ن ، ج 8 ص118.

[48] كنقده للجاحظ. م ن، ج 29 ص273. والكسائي. م ن، ج 11 ص81. وأبي عبيدة. م ن، ج 13 ص38. وغيرهم.